رئيس الوزراء في حوار مع صحيفة (الميثاق):

ترشيد الإنفاق ضرورة للحفاظ على وضع الموازنة دون اللجوء إلى القروض الخارجية

قرار الخفض جاء ليواكب المتغيرات الكبيرة في أسعار النفط الخام

الحكومة تنطلق في عملها من مسئوليتها الوطنية لترجمة مضامين البرنامج الانتخابي للرئيس

صنعاء/سبأ:

قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور إن قرار ترشيد النفقات الذي اتخذته الحكومة مؤخراً مثل ضرورة للحفاظ على وضع الموازنة العامة في مواجهة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتدني أسعار النفط، وتلافياً لعدم اللجوء الى القروض الخارجية لتمويل الموازنة العامة.

وأوضح الدكتور مجور في حوار نشرته صحيفة «الميثاق» في عددها أمس أن قرار الحكومة بترشيد الإنفاق تضمن أكثر من(35) إجراء لتحقيق ترشيد وخفض النفقات غير الضرورية والتي لا ترتبط بالتنمية مع عدم المساس بالأجور والمرتبات ..مبينا أنه تم التركيز على خفض جميع بنود الموازنة العامة بنسبة 50 بالمائة مع التأكيد في نفس الوقت على تطوير عملية تحصيل الموارد الضريبية والجمركية والتركيز على تنمية دور القطاعات الإيرادية الأخرى.

ونوه رئيس الوزراء إلى أن هذا القرار قابل للمراجعة والتعديل كل ثلاثة أشهر في ضوء تحسن مستوى تدفق الإيرادات بزيادة حجم الموارد سواءً بارتفاع أسعار النفط الخام أم زيادة الإيرادات الأخرى.

ولفت إلى أن هذا القرار جاء ليواكب المتغيرات الكبيرة في أسعار النفط الخام الذي تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة بنسبة 75بالمائة تقريباً وذلك في ضوء مانصت عليه المادة السابعة من قانون ربط الموازنة العامة للسنة المالية 2009م بشأن تفويض الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لخفض النفقات بما يتلاءم مع تدفق الموارد في حالة استمرار تراجع أسعار النفط الخام عن المقدر للموازنة العامة (55) دولار للبرميل وبمايكفل المحافظة على العجزعند الحدود الآمنة.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة اضطرت لاتخاذ هذا القرار الضروري للحفاظ على وضع الموازنة العامة والمواءمة بين الإيـرادات والنفقات تلافياً لعدم اللجوء إلى مصادر تضخمية أو زيادة حجم الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل الموازنة العامة لما يمثله ذلك من آثار سلبية على العملة الوطنية وزيـادة حجم الدين وانعكاس ذلك مباشرة على السياسة النقدية والتضخمية».

كما أكد أن الحكومة لم تقم بـأي زيـادات سعرية في المشتقات النفطية،وأنها تحرص على عدم المساس بمصالح الشريحة الواسعة من أفراد المجتمع.

وتطرق رئيس الوزراء إلى مجمل البرامج والسياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية بدرجة أساسية.. وكذا ماحققته من نجاحات في إطار مواصلة عملية الإصلاحات السياسية والقضائية والإداريـة وإعادة الهيكلة ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية في الإجراءات الحكومية.

وقال « أن الحكومة تنطلق في عملها من مسئوليتها الوطنية وترجمة مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وإيجاد الحلول لمختلف التحديات التي تواجه الوطن سـواء تلك المرتبطة بالأوضاع الداخلية والتي يسعى البعض إلى استغلالها على نحو سيئ يمس الاستقرار والسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية أو لأهداف حزبية وشخصية ضيقة».

وبين الدكتور مجور أن الحكومة في إطار ترجمتها للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وضعت برنامجها العام كأداة تنفيذية لبرنامج الرئيس وتم التركيز على الأولويات في البرنامج وكـذا التركيز على ترجمة السياسات العامة التي تضمنتها محاوره الرئيسة في مختلف المجالات وبما يتناسب مع فترة الحكومة الحالية المحددة بعامين».

وقال :» ووفقاً لتقرير تقييم الأداء الحكومي في تنفيذ البرنامج للفترة إبريل 2007م- يونيو 2008م والذي اعدته الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ضوء التقارير المرفوعة من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى تبين أنه قد تم إنجاز 75 بالمائة مما تم التخطيط له للعام الأول في حين الأداء متواصل لاستكمال ما تبقى من البرنامج للعام الحالي والذي نتوقع أن يسير على نفس الوتيرة .

وأعتبر رئيس الـوزراء ما تضمنه التقرير من حقائق نتيجة طبية تُحسب للحكومة كونها تمكنت من تنفيذ ذلك خلال فترة وجيزة من الزمن رغم التحديات التي برزت في طريقها خارج برنامجها العام.

وأوضـح أن من أبـرز النتائج التي حققتها الحكومة تلك المرتبطة بتعزيز استقلال القضاء والبيئة الاستثمارية وتنشيط الأداء الاقتصادي والاستثماري وكذلك مكافحة الفساد وفق آلية عمل مؤسسية شفافة ومستقلة بما في ذلـك تطوير نظام المناقصات والمـزايـدات وتأكيد استقلاليته التامة في اتخاذ القرار دونما تدخل من الحكومة.. فضلاً عن تطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية وإنجاز أول انتخابات للمحافظين عبر الأطر المحلية المنتخبة من قبل الشعب .. مبينا أن من بين تلك النتائج إقرار الاستراتيجية الوطنية للانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات والعمل في نفس الوقت على زيادة حجم المخصصات المالية للسلطة المحلية بنسبة 300 بالمائة.

وأكد رئيس مجلس الـوزراء أن الحكومة تعمل على تعزيز الإجـراءات المؤسسية لمكافحة الفساد وتطوير آلية عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من خلال تأكيد الدور المحاسبي وإيجاد الآلية اللازمة التي تربط بين مخرجات الجهاز والأجهزة العدلية مع العمل على مساندة ودعم جهود الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد .

وتابع قائلاً « وتأتي هذه الجهود في ضوء الإجراءات العملية التي تم اتخاذهافي مكافحة الفساد وتأكيد الشفافية والتي توجت بتنفيذ قانون الذمة المالية وتشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات إلى جانب الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتشكيل المجلس الأعلى للشفافية إلى غير ذلك من المهام والأعمال التي أنجزتها الحكومة في إطار تنفيذها للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية».

وكشف انه يجري حالياً التحضير لتشكيل اللجنة العليا للرقابة على المناقصات وذلك لتأكيد الرقابة وضمان تنفيذ المناقصات وفقاً للمواصفات والإجراءات الفنية المحددة .

وجدد تأكيد الحكومة واستعدادها الدائم للتعامل المباشر مع مخرجات اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بإحالة من يثبت تورطه من موظفي الحكومة في أعمال فساد أو نهب للأموال العامة إلى القضاء لينال الجزاء العادل.

وأشار الدكتور مجور إلى أن الحكومة ركزت في برامجها على توسيع شبكة الأمـان الاجتماعي وبرامج التنمية المحلية وذلك للتخفيف من الفقر ولاسيما في المجتمعات الريفية التي نشعر بأنها أكثر حاجة لتلك المشاريع.. لافتاً إلى أن مجلس الوزراء قد وقف مؤخرا أمام تقييم قدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مستوى تنفيذ السياسات والبرامج الموجهةلمكافحة الفقر على مستوى كافة القطاعات وذلك وفقاً لاستراتيجية التقييم التي أقرها مجلس الوزراء في وقت سابق والتي تم إعدادها بالتعاون مع الأصدقاء الألمان.

وقال « دون شك أن تلك البرامج حققت الكثير من الآثار الإيجابية وساهمت في تراجع معدل الفقر من 41 بالمائة إلى حوالي 34 بالمائة وفتحت مجالات واسعة لامتصاص الباطلة وتوفير فرص عمل كثيرة جداً ومتنوعة دائمة ومؤقتة».

وأكد الدكتور علي محمد مجور أنه إلى جانب الـ (75) ملياراً الخاصة بالرعاية الاجتماعية المباشرة فهناك أيضاً مشاريع كثيرة جداً تسعى إلى مكافحة الفقر ولاسيما في الريف الذي مازال معدل الفقر فيه مرتفع مقارنة بالمدن وذلك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة فضلاً عن المشاريع المعتمدة في الموازنة العامة للدولة.

وقال « على سبيل المثال نجد أن إجمالي عدد المشاريع التي ينفذها كل من الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة بلغت حتى منتصف العام الحالي أكثر من أحد عشر ألف مشروع تجاوزت كلفتها مئات المليارات من الريالات.. لافتا إلى أنه في إطار عملية التقييم لشبكة الأمان الاجتماعي تم مؤخراًإقرار إدخال نظام الإقراض الميسر للأسر القادرة على العمل والإنتاج بما يكفلتوفير مهنة مناسبة تدر الدخل المستمر لأفراد الأسر الفقيرة وتعمل في نفس الوقت على تحقيق الدور المنشود للأسر المنتجة في خدمة الاقتصاد والتنمية».

وتابع رئيس الـوزراء قائلاً « ولا ننسى هنا المعالجات الإضافية التي وضعتها الحكومة للتخفيف من آثار أزمة الغذاء العالمي خلال النصف الأول من العام الحالي وكذا الإجـراءات العاجلة لمواجهة الأضـرار التي خلفتها الأمطار والسيول على محافظتي حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية.

وتوقع رئيس الـوزراء تدفق بعض الاستثمارات الخليجية الى اليمن نظراً إلى الفرص الاستثمارية المتاحة والحوافز المتعددة التي تقدم للاستثمارات وحالة الأمـان والاستقرار وتدني حجم المخاطر على الاستثمارات بالمقارنة مع وضع الاستقرار في الدول الأخرى وذلك على الرغم مما أحدثه الأزمة المالية العالمية .

وتطرق رئيس الوزراء في الحوار إلى التطورات على الساحة الإقليمية.. وفي مقدمتها التطورات على الأ اضي الفلسطينية المحتلة .وقـال في هذا الصدد :« إن العدوان البربري والمجازر الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني في غزة تعتبر من جرائم حرب وحرب إبادة توجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسئولياته لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم التي تهز الضمير الإنساني.

وأضاف:« ان ما يحدث في غزة وغيرها من المدن الفلسطينية تأكيد واضح أن الكيان الإسرائيلي الغاصب لا يريد سلاماً ».

المجازر الوحشية في قطاع غزة تعتبر جرائم حرب

واصلت إصدار بيانات الاستنكار للعدوان الصهيوني على قطاع غزة:

المنظمات الشعبية والرسمية تدين حرب الإبادة بحق الشعب الفلسطيني

صنعاء/سبأ:

واصلت الفعاليات الرسمية والشعبية والمنظمات والأحـزاب السياسية والجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني إدانتها واستنكارها الشديدين للعدوان الإسرائيلي الغاشم وحرب الإبادة الوحشية التي تنفذها قوات الاحتلال الصهيوني على الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة الرازح تحت الحصار الجائر وحرب التجويع منذ أكثر من عام ونصف العام.

واعتبرت الفعاليات والمنظمات مايجري في قطاع غزة جرائم بشعة ترتكب ضد الإنسانية وصورة من السقوط الأخلاقي للمجتمع الدولي الذي يتابع هذه الحرب القذرة بصمت مطبق واستخذاء وعدم القدرة على حماية حقوق الشعب الفلسطيني أو حماية المدنيين من النساء والأطـفـال والشيوخ في ظل إدعاء زائف بحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما استنكرت الصمت العربي والإسلامي والمواقف المخزية المتخاذلة للأنظمة العربية التي بدت عاجزة عن التعبير عن أي موقف لها فضلا عن تقديم الدعم المطلوب للشعب الفلسطيني ومؤازرته ودعم صموده ومقاومته الباسلة.

وفي هذا الصدد أستنكر المجلس اليمني للسلم والتضامن العدوان الصهيوني والمجازر الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل في مدينة غزة المحاصرة والتي راح ضحيتها أكثر من 285 شهيدا و700 جريح في ضل الصمت الدولي والتخاذل العربي والإسلامي.

وقـال بيان للمجلس: " نناشد الـدول العربية والـزعـامـات العربية والإسـلامـيـة بتحمل كامل مسؤولياتها لوقف الوحشية الصهيونية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني الأعزل ".

وطالب المجلس اليمني للسلم والتضامن الأمم المتحدة ومجلس الأمـن وكـل منظمات حقوق الإنسان بالتدخل الفوري والعاجل لوقف الاعتداءات البربرية الصهيونية، وإدانة هذه المجزرة الوحشية، والتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفتح المعابر لإدخال المساعدات والأدوية لسكان غزة.

فيما أعتبر بيان صادر عن اللجنة الوطنية لمناصرة قضايا الأمة العربية والإسلامية أن ما يحدث في فلسطين عامة وقطاع غزة على وجه الخصوص وأمام مرأى ومسمع من العالم هو وصمة عار في جبين الإنسانية.

وقال البيان:" إن اللجنة الوطنية لمناصرة قضايا الأمـة العربية والإسلامية تتابع بقلق بالغ وألم شديد ما يتعرض له إخواننا المجاهدون المرابطون والمحاصرون في غزة الصمود والجهاد من هجمة بربرية ووحشية وعدوان سافر ومحرقة غادرة من قبل الاحتلال والكيان الصهيوني الماكر والبغيض، الذي راح ضحيته مئات الأبرياء، ولم يحرك أحدا ساكنا.

وانتقد البيان سعي البعض للتطبيع مع الكيان الصهيوني رغـم جرائمه البشعة في الأراضـي الفلسطينية المحتلة, وتعامل الإتحـاد الأوربـي والولايات المتحدة بمكاييل مختلفة ومعايير مزدوجة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وفي المكلا قال بيان للمجلس المحلي بحضرموت: إن أبناء محافظة حضرموت ومختلف الفعاليات ومنظمات المجتمع المدني يستهجنون ويعبرون عن استنكارهم الشديدين لتلك الأعمال الوحشية التي يتعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزه.

واعتبر أن ماحدث في غزة يدعو بالضرورة إلى اصطفاف وطني يجسد هوية الشعب الفلسطيني وقضيته الرئيسية ونبذ الخلافات مابين الأشقاء الفلسطينيين والاتجاه صوب العدو المشترك الكيان الصهيوني.

وطالب بالوقف الفوري لتلك المجازر وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني وفتح المعابر وتقديم كل ما يمكن تقديمه من مساعدات إنسانية لأبناء غزة.

وقال البيان: إن هذا العدوان يعبر عن عنجهية وصلف الكيان الصهيوني العنصري الذي لا يقيم وزنـاً للمواثيق والأعـراف الدولية ولا حتى لأبسط قواعد حقوق الإنسان.

من جانبه أدان المكتب التنفيذي لنقابة المياه والبيئة في بيان له حرب الإبـادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة.. معتبرا هـذه الهجمة جريمة نكراء وبشعة تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

ودعـا البيان عمال المياه والبيئة ونقاباتهم في الوطن العربي والعالم إلى الوقوف بمسؤولية أمام هذه الجريمة الشنعاء ، وتنظيم المسيرات للتعبير عن غضبهم واستنكارهم ضد هذه الهجمة الوحشية والعدوان السافر الذي يمارسه الاحتلال والكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني.

كما دعا البيان الإتحاد العربي للمياه والبيئة وأمانته العامة إلى عقد اجتماع طارئ للوقوف بمسؤولية أمام ما يتعرض له شعب وعمال فلسطين من مذابح بشعة جراء الغارات الجوية العدوانية التي ينفذها الكيان الصهيوني على الأشقاء الفلسطينيين .

الـى ذلـك استنكر الإتحـاد العام لنقابات عمال اليمن المجزرة الدموية البشعة التي ارتكبها الكيان الصهيوني وآلياته العسكرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة .

ودعا الإتحاد في بيان أصدره أمس كافة الاتحادات العمالية العربية والمنظمات الدولية والهيئات والمنظمات المدنية والشعبية الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ونضاله الـعـادل والمشروع والتعبير عن غضبهم حيال المجازر الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني عن طريق المسيرات والاحتجاجات وغيرها من الوسائل. مثمنا موقف القيادة السياسية والشعب اليمني المساند للشعب الفلسطيني الشقيق ، والـدعـوة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية لعقد اجتماع طارئ لجامعة الـدول العربية لبحث موقف عربي مشترك إزاء عدوان الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق والتطورات الخطيرة في قطاع غزة.